الرقم التسلسلي المعياري الدولي: 2788-8037
المزيد عن رواق عربي وقواعد تقديم الأبحاث للنشر
https://rowaq.cihrs.org/submissions/?lang=en

الإفتتاحية: الخطاب الحقوقي، التوازن بين الحزن والاستبشار

محمد السيد سعيد

الإشارة المرجعية لهذا المقال: سعيد، محمد السيد (1999). *الإفتتاحية: الخطاب الحقوقي، التوازن بين الحزن والاستبشار*. رواق عربي، 4 (3)، 6-19.

إيضاح
هذا المقال يجوز استخدامه لأغراض البحث والتدريس والتعلم بشرط الإشارة المرجعية إليه. يبذل محررو رواق عربي أقصى جهدهم من أجل التأكد من دقة كل المعلومات الواردة في الدورية. غير أن المحررين وكذلك مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان لا يتحملون أي مسؤولية ولا يقدمون أي ضمانات من أي نوع فيما يخص دقة أو كمال أو مناسبة المحتوى المنشور لأي غرض. وأي آراء يعرضها محتوى هذا المقال هي آراء تخص كاتبيه، وليست بالضرورة آراء محرري رواق عربي أو مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

حقوق النشر
هذا المصنف منشور برخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف 4.0.

الخطاب الحقوقي: التوازن بين الحزن والاستبشار

يناضل نشطاء حقوق الإنسان العرب في مناخ مخيب للآمال، ويدفع للحزن أو ربما للاكتئاب. انظر إلى التقارير السنوية للمنظمات الوطنية مثل المنظمة السودانية أو المصرية، وانظر كذلك إلى البيانات التي تصدر عنها بمناسبة أعمال الاعتقال العشوائي أو التعذيب أو سوء حالة السجون أو أحكام المحاكم العسكرية أو الاستثنائية عموما في هذا البلد العربي أو في ذاك. ألا تشي هذه التقارير والبيانات بما يدفع لأشد صور الحزن والغضب، ألا تدفع للتشاؤم والانزواء؟ ألا تؤكد على الشكوك المثارة حول الطبيعة البشرية وما يرتبط بها من عنف وقسوة؟. ثم انظر أيضا إلى التقارير السنوية للمنظمة العربية لحقوق الإنسان، أو بعض المنظمات الدولية التي تضع تقاريرا عن العالم كله، ومن بينه بلادنا العربية، ألا تتأكد لديك تلك الصورة "المفجعة" عن أوضاع الإنسان في بلادنا.

انظر إلى طبيعة الخطاب المستخدم والمهمة التي ننهض بها كنشطاء عرب. أليس في هذا الخطاب ميل طبيعي ومنطقي تماما للحزن والاكتئاب؟ ألا تحفل هذه المهمة بواجبات التصدي لدائرة واسعة للغاية من الانتهاكات والفظائع: التعذيب والاعتقال والحرمان والقتل خارج القانون. ألا تشعر بأنك مدفوع دفعا لاستنتاج مؤشرات مخيفة عن الطبيعة الإنسانية أو على الأقل عن طبائع كثير من البشر؟ ألا تهتز اهتزازا شديدا عندما تطلع على تلك العلاقات المرضية بين الناس، وخاصة بين رجال الأمن ومن يفترسونه من ضحايا، سواء كانوا سياسيين أو مثقفين أو من المواطنين العاديين؟.

لقد فكرت دوما بهذا المناخ الذي نتنفسه، والبيئة التي نعيش فيها وما تحفل به من ملوثات رمزية ومعنوية قد تنتهي إلى خنق الروح ومحاصرة الأمل ومحاربة الابتسام والانبساط ودائما ما يسأل المرء نفسه هذا السؤال: كيف له أن يتحمل الحياة طويلا إذا كانت هذه هي البيئة التي يعيش فيها. وقد تتضاعف القوة التي نطرح بها هذا السؤال عندما نعلم أن النشطاء العرب لحقوق الإنسان يميلون للاختلاط وبناء الصداقات بين بعضهم البعض ولا يقضون وقتا كافيا مع غيرهم

من الناس بحيث يطلعون على جوانب للحياة مشرقة أو أخبارا سارة أو يسعدون بمشاهدة أو الاستماع والتعاطي مع الإنجازات الرائعة في حياة الناس والمجتمعات.

لا تقلق، فلست أمهد هنا للنصائح التقليدية التي نلقيها على بعضنا البعض كلما تقابلنا، وهى النصائح التي لا ينجح أكثرنا في الاستماع لها أو تطبيقها مثل قضاء وقت أطول مع الأسرة والاستمتاع بأطفالنا، أو الحصول على اجازة وقضاء وقت الفراغ أمام الحقول أو الشواطئ أو في النوادي والمناطق الخلوية. ليس هذا هو ما أهدف إليه من هذا التمهيد.

فأنا أقصد مضمون المسألة وليس مجرد كيفية إحداث التوازن في حياتنا الشخصية بين المسرات والأحزان. ويجب أن أعترف بأني لا أملك ما يكفي من الخبرة أو حتى من الحكمة الذي يساعدني على التغلب على تلك الأحزان العميقة أو ما يوازن التوترات التي تفترس الروح.

وقد فكرت طويلا في الكيفية التي ينجح بها الأطباء مثلا في الحصول على شئ من طمأنينة الروح وحلاوتها أو زيادة نصيبهم من المسرات والأفراح. فلا شك أن هناك أوجها للشبه بين مناضل حقوق الإنسان من ناحية والأطباء من ناحية أخرى، فكلاهما يناضل ضد المرض، الآخرين ضد أمراض الجسد والأولين ضد أمراض المجتمع والسياسة، وأيضا أمراض النفس البشرية وكلاهما يقضي وقتا طويلا بين تلك الظواهر التي تدفع النفس لأشد الأحزان وتعطي صورة أحادية للحياة.

فالطبيب قد يعتقد أن المرض يملأ العالم طالما أنه يقضي أطول وقته مع مظاهر المرض، والحقوقي قد يظن أن الدنيا بها انتهاكات وفظائع، طالما أنه يعطي افضل ما عنده في مكافحتها، ومع ذلك، فإن هناك فوراق كثيرة بين مهمة الحقوقي ومهمة الطبيب، وهى فوارق تجعل حياة الطبيب أكثر احتمالا وإشراقا.

ففي الوطن العربي لا تعد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من قبيل الاستثناء، مثلما يعد المرض استثناءً من الحياة الطبيعية الصحيحة. ولكن الأهم هو أن الطبيب يكافح بنفسه هذا المرض، وهو لا يدعو غيره للنضال ضد مرض شخصي بعينه، وإنما يقوم هو وزملاؤه بالعمل الشفائي. أما المناضل الحقوقي فهو يطلب القضاء على الانتهاك الواقع على أشخاص بعينهم من الدولة او السلطات العامة، وليس بيده شخصيا ما يفعله سوى أن يقوم بالرقابة والإبلاغ عن الانتهاك

هناك أوجه للشبه بين مناضل حقوق الإنسان، والطبيب، فالأول مناضل ضد أمراض المجتمع والسياسة والنفس البشرية، والثاني ضد أمراض الجسد، ولكن حياة الطبيب أكثر احتمالا واشراقا من الحقوقي

ومناشدة الرأي العام للتدخل والتوعية بالحقوق.. الخ. والأهم هو أن الطبيب قد يرى النتائج المباشرة للعمل الذي يقوم به. وقد يهزم الطبيب عندما تسوء حالة مريضه، ولكنه يسر أكثر بكثير لأن منطق الأشياء في عصرنا هو أن تشفي أكثرية الناس مما يلم بهم من أمراض أكثرها عابر. أما الحقوقي العربي فقد ينتظر طويلا جدا قبل أن يفرج عن سجناء رأي أو تتوقف جرائم التعذيب، أو تلغي الأحكام العرفية أو تتحسن حالة السجون.. الخ.

ولدينا نشطاء عرب قضوا حياتهم كلها دون أن تتحسن أحوال حقوق الإنسان في بلادهم. وعلى سبيل المثال. فإن الأوضاع في العراق لم تتحسن أبدا منذ أكثر من ثلاثين عاما هي مرحلة حكم البعث، بل ساءت بفضل القسوة غير الطبيعية التي يتسم بها نظام صدام حسين وكذلك الحال في بلد عربي مثل سوريا. وهناك بلاد عربية أخرى ما إن يتنسم فيها الناس ربيع الحرية ويشعرون بالأمان في ظل حكم القانون حتى تهب عاصف الانقلابات والانتهاكات من جديد مثل حالة السودان.. الخ.

ولسنا هنا بالطبع في مقام استعراض الأوضاع المحبطة لحقوق الإنسان في بلادنا العربية. فكما يقول المثل "الحال من بعضه" ومن سوء حظ جيلي مثلا أنه لم يقض ردحا طويلا من حياته في ظل نظم سياسية تقوم على دستور ديمقراطي أو حكم القانون أو مستمتعا بحماية قضاء فعال وعادل ونزيه، أو متمتعا بما استقر عليه الضمير الإنساني من ضرورة التمتع بحقوق هي لصيقة بالإنسان باعتباره إنسانا.

في ظل مثل هذه الحالة كيف نستطيع أن نحصل كأشخاص على ذلك التوازن النفسي والإنساني الذي يستطيع حتى الطبيب أن يتوصل له.

يبدو أن الجانب الشخصي من هذا السؤال هو مهمة كل واحد منا أي أن الإجابة على هذا الشق من الناس يستحيل أن تكون عامة أو نمطية مهما قدمنا آراء أو استمعنا إلى أفضل وأطيب النصائح. ولكن ليس هذا الشبق هو ما يشغلني في هذا التقديم للعدد (١٥، ١٦) من مجلة رواق عربي.

ما يشغلني هو الشق العام من السؤال. أعني بالشق العام من السؤال الكيفية التي يتعامل بها الخطاب الحقوقي مع المجتمع والدولة: أو العلاقة بين هذا الخطاب من ناحية المجتمع من ناحية أخرى.

لدينا نشطاء عرب قضوا حياتهم كلها دون أن تتحسن أحوال حقوق الإنسان في بلادهم، مثل الأوضاع في العراق، التي لم تتحسن منذ أكثر من ثلاثين عاماً. أو في سوريا أو السودان

لا شك أن هذه العلاقة تتسم بالأحادية، والالتياع أو في الحد الأدنى الحزن والاكتئاب والشعور الدائم بالصدمة.

إذ يلعب الخطاب الحقوقي دور النذير، فقد فهمنا المهمة التقليدية لهذا الخطاب على أنها إبلاغ الرأي العام (المحلي والعالمي) بالانتهاكات الحادثة ودعوته لوقف هذه الانتهاكات. إن هذا الخطاب إذن لا يحتوي على شئ آخر تقريبا.

ولو أخذنا المسألة عبر فترة ممتدة من الزمن، لوجدنا أن عملنا قد انتظم كعلامات مستمرة للرأي العام تقول له أن المجتمع حافل بالانتهاكات وأن القانون موضوع على الرف، وأن التبعية التي يعيشها فاقدة للأمان وأنه محروم من الحماية، وأن رجال الدولة مطلقو السراح في اصطياد فرائسهم وضحاياهم، وأنهم لا يترددون عن ارتكاب أفظع الجرائم وأشنع الانتهاكات.

يظهر المجتمع في هذا الخطاب:

- كضحية وفريسة، أو كأنه مفعول به دائما.
- عاجز إلى حد بعيد عن الدفاع عن نفسه.
- حافل بقوى الظلام والقسوة التي تتحرك بحرية وتستطيع أن توجه ضرباتها المؤلمة إلى من تشاء كيفما تشاء وحيثما تشاء.

هذه القسمات الثلاث للخطاب الحقوقي قد تسبب أشد الضرر لوعي المجتمع ووجدانه، إن لم تتوازن على سمات ومعطيات أخرى، ومناقضة جذريا.

والمشكلة هي كيف نفعل ذلك؟ أو كيف تنشأ علاقة متوازنة مع المجتمع؟ لابد أن ينشأ خطاب جديد يشمل قسمات موازنة أي تحديداً:

- مخاطبة المجتمع كفاعل، أو باستنهاض خلاياه وقواه الحية.
- التأكيد على أنه قادر على الدفاع عن نفسه، وأنه يحقق إنجازات كبرى، وأن من حقه أن يعرف أنه يملك ليس المناعة فحسب، بل والقدرة على الإبداع العبقري في جميع مجالات الحياة.
- التشديد على الإيمان بالمستقبل، والتأكيد على الحق في الاستبشار والإبقاء على توهج الآمال في الصدور، وأن الوعود أكثر واعظم بكثير من التهديدات والعقبات.

بذلك يصبح الخطاب الحقوقي متحررا من أحاديته ومؤكدا على انفتاحه غير المحدود وسابحا في فضاء رحب، سواءً من حيث تناوله الضمني للطبيعة الإنسانية

المهمة التقليدية للخطاب الحقوقي هي إبلاغ الرأي العام المحلي والعالمي بالانتهاكات الحادثة ودعوته إلى وقفها فيظهر المجتمع كمفعول به دائماً وعاجز عن الدفاع عن نفسه وحافل بقوى الظلام والقسوة

أو فهمه للمجتمع أو تصديره للإمكانات المحتملة والمضمرة في النظام الاجتماعي.

إن العادة المصرية القديمة التي تركت وفرة من الطعام والشراب والورود والوعود جنبا إلى جنب مع المتوفي ومع علامات الموت كانت تبطن حكمة متأصلة، وأظن أنها خالدة وبكل بساطة فإنه لا يجب أبدا أن نترك الناس فريسة للانطباع الأحادي بالقسوة المطلقة أو بؤس المصير، ويجب أن نناهض هذا الانطباع بكل قوة، دون أن نخفي أي جزء من الحقيقة الراهنة.

ولكن القضية هي كيف نفعل ذلك، كيف ندعو المجتمع ككيان ناهض وفاعل وقادر على الاستبشار وصنع الأمل؟

ربما نستطيع أن نفعل ذلك من خلال إعادة تكوين بنية الخطاب الحقوقي العربي من ناحية وتوسيع أفق الممارسة النضالية من ناحية ثانية.

وسوف نتحدث عن كل من هذين الناحيتين، بالترتيب

يجب أن ندعو المجتمع ككيان فاعل وناهض وقادر على صنع الأمل، لذا كان ضرورياً إعادة تكوين بنية الخطاب الحقوقي العربي وتوسيع أفق الممارسة النضالية له من ناحية أخرى

إعادة تكوين الخطاب

يتخيل نشطاء حقوق الإنسان أن خطابهم مهني وقتي إلى حد كبير، ويبدو ذلك للوهلة الأولى صحيحا بالنسبة للمنظمات المحترمة والتي تتمتع بسمعة عالية ومصداقية مرتفعة. فالخطاب إما بيان يصدر بمناسبة وقوع انتهاك، أو تقرير شهري أو سنوي يرصد حالة حقوق الإنسان في مدة زمنية أو في جانب من الجوانب أو بالنسبة لحق محدد أو آخر، وفي مختلف الحالات، فإن البيان أو التقرير يسجل الواقعة سواءً كانت حدثا أو صنعه رجال، ويحدد ما بها من خروقات لالتزامات الحكومة وفقا للنص المعني من لاتفاقية أو الميثاق أو الإعلان الدولي ذي الصلة، ثم يطلب رفع وإنهاء الانتهاك موجها هذا الطلب لمستوى أو آخر من مستويات السلطة العامة. كما قد يوجه هذا الطلب إلى جهات دولية مثل الأمم المتحدة ولجانها ذات الصلة، أو أقسامها المتخصصة (مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي). وفي بعض الحالات يوجه الخطاب أيضا للرأي العام والمنظمات النقابية والشخصيات العامة والمؤسسات المدنية.

ويصاغ البيان بلغة فنية محايدة أو تبدو كذلك وهى لغة مشابهة لتلك التي يستخدما القضاة في أحكامهم أو المحامون المهنيون في مرافعاتهم. وتكاد أيضا تكون لغة كتب القانون.

وباختصار، فإن بنية الخطاب تشمل ما يلي:

■ حدث: هو انتهاك بعينه أو سلسلة من الانتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان.

■ حجة حقوقية تؤكد أن هذا الحدث هو انتهاك للقانون والالتزامات الدولية أمام المجتمع الدولي، وربما القوانين والدساتير المحلية.

■ طلب محدد برفع هذا الانتهاك أو ذاك، وتحسين حالة حقوق الإنسان بوجه عام.

ولكن هناك عنصر أساسي للغاية في أي خطاب وهو خلفيته العامة، والتي تنعكس في تكوينه اللغوي. وما ينبثق عن هذا التكوين من أمزجة نفسية واستعدادات ذهنية. فإذا تصورنا الجزء الصلب من الخطاب (الحدث- الحجج القانونية- المطالب) كجسم، فإن الفضاء الذي يتحرك فيه هذا لجسم لا يقل أهمية.

وعموما، فإن أول عمليات إعادة التكوين للخطاب كما نقترحها تتضمن تحويل فضاء الخطاب بعيدا عن نزعة تشاؤمية مشحونة بالتوتر والتطير، وربما اليأس إلى نزعة تفاؤلية مشوبة بالأمل والرجاء.

ثمة جانب آخر من عملية إعادة التكوين، هو يتعلق بجسم الخطاب او جانبه الصلب والظاهر، ونحن لا نقترح المساس بأي من العناصر الجوهرية التي أسلفنا ذكرها لهذا الخطاب، غير أننا نقترح إضافة عنصرين جديدين لا نلمسهما في الخطاب الحقوقي الشائع:

العنصر الأول هو "الاحتفال" بأي تحسن يطرأ على أي جانب له صلة بموضوع الخطاب في أي منطقة أو مكان في البلاد، وذلك جنبا إلى جنب مع الدراسة المحددة للانتهاك و"الأسف" على وقوعه.

أما العنصر الثاني فهو "إظهار الإرادة والتصميم المطلق والثقة الكاملة" في قدرة البلاد على إنهاء الانتهاك موضوع الخطاب.

فإذا كان الجانب الأول يعني بتحرير الخطاب من الكآبة فإن الجانب الثاني يعني "بفتح" الخطاب وإنهاء طابعه الدائري أو المطلق، بحيث يبدو أنه ثمة حل لإشكاليات التطور القانوني، السياسي للمجتمعات والدول. وأن هذا الحل مرتهن بإرادة المجتمع وليس بظروفه الموضوعية، فحسب.

أول عمليات إعادة تكوين الخطاب هي تحويل فضاء الخطاب بعيداً عن نزعة تشاؤمية مشحونة بالتوتر إلى نزعة تفاؤلية مشوبة بالأمل والرجاء

لنتحدث بشيء من التفصيل ولو في الحدود الطبيعية المتاحة لهذا التقديم عن كل من هذه العناصر.

المطلوب هو غرس نزعة تفاؤلية في اللغة المستخدمة في الخطاب كلما كان ذلك ممكناً

١- تحرير الخطاب الحقوقي من الكآبة

لا يمكن بالطبع تحرير الخطاب الحقوقي من الكآبة بصورة إنشائية، ولا بتخفيف وقائع الانتهاك أو تقديمها بصورة مختلفة عما هي بالفعل. فانتهاكات حقوق الإنسان كئيبة بطبيعتها، والكشف عنها ليس هو مصدر الكآبة، وإنما وقوعها وحدوثها هو هذا المصدر. ولا نتصور أيضا تحرير الخطاب الحقوقي من الكآبة عن طريق إضفاء معاني زائفة أو إضافة جمل زاعقة أو ذات طابع مسرحي، مثلا.

إننا نقترح أسلوبا مغايرا تماما وهو غرس نزعة تفاؤلية في اللغة العامة المستخدمة في الخطاب، عندما وكلما كان ذلك ممكنا. وبطبيعة الحال، فإن انتهاج هذا الأسلوب ليس سهلا. فإذا قمنا بمقارنة ما نطلبه بالشعر مثلا، فسوف يكون من الصعب نظم أبيات شعرية حول موضوع حزين ومؤثر، باستخدام بحر من البحور المرحة أو الخفيفة تماما. ولكن ماذا يضير لو حاولنا ذلك بالتحديد؟ ماذا يضير لو كان الحزن غلالة شفافة تشي بأن الشخص الحزين لما حدث الآن هو في الأصل شخص مرح ومتفائل معظم الأوقات وفرح في أي مكان؟

من الناحية الفنية سيكون الجمع بين الحزن في طبيعة الموضوع والبساطة والخفة في البحر الذي ينتظم الأبيات صعبا، ولكنه ليس مستحيلا. والشعر العربي ذاخر بهذه المحاولات.

ولنترك الشعر جانبا لكي نوضح ما نقصده.

من الممكن إضفاء شئ من التفاؤل على الخطاب الحقوقي عن طريق استعادة الدلالات التبشيرية في الفلسفة الإنسانوية Humanist التي انبثق منها خطاب حقوق الإنسان.

وليس من الضروري أن نستعيد هذه الدلالات التبشيرية بالإشارة إلى خيبة موعودة في المستقبل البعيد. فالواقع أن هناك دائما أمثلة لبلاد ومجتمعات أخرى تعتمد احترام حقوق الإنسان ويتمتع فيها الناس بحقهم في التعامل بكرامة، ومن المفيد تماما الإشارة إلى هذا المعنى. كما أن تاريخ كل بلد ليس كله انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. ففي كل تاريخ مراحل انفتاح على المعاني الأرقى للكرامة

من الممكن إضفاء شئ من التفاؤل على الخطاب الحقوقي عن طريق استعادة الدلالات التبشيرية للفلسفة الإنسانوية التي انبثق منها خطاب حقوق الإنسان

الإنسانية. ويجب دائما الإشارة إلى هذه المراحل التاريخية التي تمتع فيها المواطنون بحقوقهم. فحقوق الإنسان لا يجب أن تعمل كطريق الأشجار المؤدي إلى مدينة فاضلة أو مدينة أحلام أو بوتوبيا. ولكنها يجب أن تلتصق في أذهان الناس جميعا بمعنى التحقق، والفرح بالحرية والفخر بصيانة الكرامة والعزة الإنسانية. ولم تكن هذه المعاني غائبة لا في الثقافة العربية ولا في السياسة العربية كل الوقت. بل إننا شهدنا في كل بلد من بلادنا العربية مراحل كانت فيها هذه المعاني مصانة ولو إلى حد ما.

مثلا حالة دستور ٢٣ في مصر، والمراحل الديمقراطية في السودان ولكننا لا نعتمد فقط على هذا الجانب التاريخي بنسبيته وما حفل به أحيانا من قيود وصراعات. فلابد أن نكمله دائما ببحث موجز وإشارات ولو عابرة إلى مستقبل أفضل للإنسان العربي في البلد المعني.

وفيما بين الماضي والمستقبل هناك أيضا النماذج الاجتماعية التي تصون الكرامة والحقوق في مناطق أخرى من العالم، والكيفية التي تعامل بها نظم قانونية أخرى موجودة، في المشكلات والقضايا التي تعسف حيالها النظام السياسي والقانوني القائمة في البلد المعني مما أفضى للانتهاكات موضوع الخطاب.

إن دلالة ذلك كله هو أن الخطاب الحقوقي في فضائه العام يجب أن ينطوي ولو بصورة موحية بأكثر منها صريحة على وعود وبشرى وليس فقط على نكبات وأحزان.

ثمة طريقة ما للنظر إلى النصف الممتلئ من الكوب، وعلى سبيل المثال لا الحصر، فإن هؤلاء الذين وقع عليهم الانتهاك يمكن أن يكونوا "ضحايا" أو "أبطال". ولا شك أن استدعاء صورة البطولة يولد إيماءات مختلفة جذريا عن صورة "الضحية". ولا شك أن من الممكن بناء خطاب حقوقي يشتمل على خلفية من التقرير للبطولات الملهمة التي قام بها نشطاء ومناضلون من أجل الحرية أو القيم الإنسانية الأخرى، ويصلح هذا النوع من الخلفيات بالنسبة لحالات معينة، ولكنه لا يصلح لحالات أخرى.

فضحايا الانتهاكات قد لا يكونون أبطالا، بالمرة. بل قد يكونون مجرمين، ولكن الخطاب الإنساني يتعامل حتى مع المجرمين بصورة إنسانية من زاوية استحقاقهم لحد أدنى من المعاملة الكريمة اللائقة ليس بهم وحدهم وإنما بالإنسانية ككل.

إن جانباً لا بأس به من مهمة تحرير الخطاب الحقوقي من الكآبة يتعلق بإعادة تربية الكادر الحقوقي نفسه

إن الطابع التفاؤلي للخطاب يكمن أيضا في هذه الحقيقة الأخيرة ذاتها. فلا يستطيع الخطاب الحقوقي التأكيد على أن التعامل القانوني والإنساني مع الجريمة الجنائية يؤدي إلى إنخفاض سريع في معدلات النشاط الإجرامي. ولكنه يستطيع التأكيد على أن هذا هو ما حدث بالفعل عبر فترة زمنية ممتدة. فجرائم مثل القتل والاغتصاب والسرقة بالإكراه..الخ. قد صارت أقل بكثير بالمقارنة بخمسين عاما مضت، أو بقرن مضى، أو بأكثر وذلك بالنسبة لجميع بلاد العالم تقريبا. وهو ما يكشف عن الأثر الإيجابي لتحسين مستويات المعيشة، والضمانات التي تقدمها نظم الرفاه، والحق في التعليم والتهذيب.. الخ. كما أنه يكشف عن الأثر الإيجابي للثورة التي نالت النظم القانونية وحولتها من نظم تفرط في العقاب إلى نظم تأخذ بمنهج أشمل في التعاطي مع الظاهرة الإجرامية، وتنظر بقدر من التفاؤل للطبيعة الإنسانية بالمقارنة مع الماضي.

والواقع أن جانبا لا بأس به من المهمة التي نتحدث عنها وهى تحرير الخطاب الحقوقي من الكآبة يتعلق بإعادة تربية الكادر الحقوقي نفسه. الذات التي يصدر عنها الخطاب، وخصوصا ذلك النوع الذي يتطلب استجابة سريعة لأحداث مؤلمة مثل "الأعمال العاجلة UA " تستطيع تكوينه بأكثر من لون، ومن ثم صنع ما تشاءه من إيماءات وانطباعات من خلال صياغة الخطاب.

هل نطلب الكثير فيما لو طالبنا أنفسنا بإعادة التدريب والتربية لتحرير أنفسنا من عوالق أحزان عميقة لها جذور متشعبة في نفوسنا إلى درجة أقرب إلى التشاؤم منها إلى التفاؤل.

قد يكون السؤال مفاجئا لنا، ولكنه ضروري تماما. فتعد الذات جانباً جوهرياً لإنجاح الرسالة. ولنستعرض تاريخنا النفسي وكذلك التاريخ الذاتي والموضوعي لرفاقنا ولأصدقائنا، فسوف نجده حافلا وأحيانا متخماً بالأحزان، وهو ما يجعلنا أكثر ميلا للخطاب الحزين أو المكفهر.

وبالنسبة لبعضنا الأكبر سنا قد لا يمكن أن نعيد صياغة تكويننا النفسي، ولكن قد يمكن أن نحث المناضلين والنشطاء الأصغر سنا على الاهتمام بهذا الجانب من التربية الذاتية أو التربية والتعليم الحقوقي.

"فتح" الخطاب الحقوقي

تشير بعض الفقرات السابقة إلى عناصر في خلفية الخطاب تساعد ولو قليلا على تحريره من الكآبة، ولكنها تهمنا أيضا في الحيلولة دون "غلقه".

إننا نعني بغلق الخطاب الحقوقي ميله لأن ينتظم منطقيا وعمليا حول الانتهاك كواقعة وجودية أو كحقيقة أو خطيئة أصلية لا فكاك منها. إن هذا "الانغلاق" في الخطاب يظهر كناتج لمجموع البيانات والمواقف التي تصدر عن المنظمات الحقوقية من خلال مدة معينة عاماً أو حتى خمس أعوام أحيانا. إذ إن الانتهاكات تظهر وكأنها طريق في اتجاه واحد.. ودائما ما يحدث اعتقال تعسفي، دائما يحدث تعذيب، دائما ما تحدث محاكمات غير نزيهة.. الخ. وذلك ببساطة لأن الغالبية الساحقة من البيانات والمواقف لا تذكر سوى أقل القليل عن غير ذلك من الأحداث أو اللا أحداث.

نعني بغلق الخطاب الحقوقي ميله لأن ينتظم منطقياً وعملياً حول الانتهاك كواقعة وجودية أو كحقيقة أو كخطيئة أصلية لا فكاك منها

ويتسق هذا الطابع المغلق للخطاب مع الثقافة الإعلامية المعاصرة والتي تهتم اهتماما كبيرا بالفارق بين الحدث واللا حدث، أو ما يستحق الإخبار عنه وما لا يستحق، ليس من زاوية آثار هذا أو ذاك على المجتمع والمستقبل، وإنما من زاوية الإثارة. وعلى سبيل المثال فإن اعتقال عدد من الأشخاص اعتقالا عشوائيا يعد حدثا هاما ولكن الإفراج عنهم قد لا ينظر إليه باعتباره حدثا على الإطلاق. وقد لا يصدر أي بيان ينوه بهذا "اللا حدث" رغم أنه قد يكون أكثر دلالة، و هو بالتأكيد أكثر قيمة من حيث منح الإحساس بالتفاؤل والقدرة على الإنجاز في شرايين الحركة الحقوقية وفي شرايين المجتمع المدني بصورة عامة.

إن "فتح الخطاب" الحقوقي معناه جعل هذا الخطاب قادرا على بث الأمل في نفوس الجمهور والرأي العام، وإقناعه بأن ثمة طريقاً يملكه هذا الجمهور لتحقيق انفراج حقيقي في حالة حقوق الإنسان، وأن إحداث تغيير جوهري هو أمر ممكن. وبهذا المعنى يظهر الخطاب الحقوقي منفتحا على حياة فيها تجدد، وفيها انعكاسات لمعنى الإرادة، وفيها مصير وأقدار نستطيع أن تؤثر عليها، بل وأن نصنعها بأيدينا وعقولنا.

ما نعنيه هنا بفتح الخطاب الحقوقي قد يكون أكثر من ذلك، وقد يصل إلى درجة من القوة تظهر الانتهاكات الجسيمة وكأنها مفارقة زائلة من منظور قطاع زمني عريض للتاريخ الاجتماعي والسياسي والثقافي للبلد والشعب.

إن هذا المعنى: أي إظهار الانتهاكات ليس باعتبارها قدرا لا رد له ولا طريق للخروج من أسره، وإنما باعتبارها مفارقة أو حتى محاولة يائسة لمصادرة الحركة المستقبلية، ولوقف زحف التقدم أو قطع الطريق على النضال من اجل الحرية والديمقراطية والكرامة الإنسانية، هذا المعنى يمكن تجسيده بطرق كثيرة ونحن نقترح على وجه الخصوص إضافة ركنين أو عنصرين إضافيين إلى الخطاب الحقوقي بجسمه التقليدي.

بدلاً من ظهور الحركة الحقوقية كمعارضة منظمة لسلطان القهر، تظهر كمعارضة لمسيرة نضالية حقوقية واثقة من نفسها ومتطلعة لغدٍ أفضل

الركن أو العنصر الأول هو إظهار إرادة الحركة الحقوقية والمجتمع المدني بصفة عامة على الحصول على نظام قانوني يخدم الكرامة والحقوق الأساسية بغض النظر عن التضحيات وطول المدى اللازم. لابد في سياق إظهار هذه الإرادة بوضوح تام من أن تظهر الحركة الحقوقية كتعبير عن المجتمع بأسره بأحلامه وتطلعاته، وكإعلان أيضا بإرادته في الكفاح، وأن نظهر كفاح الحركة والمجتمع كمسيرة تاريخية مظفرة.

وبتعبير آخر، فإن بدلا من ظهور الحركة الحقوقية كمعارضة منظمة لسلطان القهر، فإن سلطان القهر يظهر كمعارضة لمسيرة نضالية حقوقية واثقة من نفسها ومتطلعة ليوم تنتزع فيه فضاءً فسيحا لسلطان الرحمة والتعاطف الإنساني والعزة والكرامة لكل إنسان.

أما الركن الثاني فهو "الاحتفال" بحدوث تحسن في أي مجال له صلة بالحقوق الأساسية للإنسان، وذلك بالتوازي مع "الأسف" بحدوث انتهاك أو نقض في الوفاء بهذه الحقوق. لابد أن يظهر هذا الاحتفال كعملية مستمرة وموازية للتقارير والبيانات التي تسجل الانتهاكات، حتى لا تظهر تلك الأخيرة وكأنها الأحداث "الوحيدة" أو البعد الوحيد والاتجاه الوحيد للتطور السياسي والاجتماعي للبلاد

ولابد هنا أن نسجل خلافا واضحا مع بعض المناضلين الحقوقيين في عدد محدود من الأقطار العربية التي يحدث فيها تحسن ملموس في أوضاع حقوق الإنسان، فيصر هؤلاء المناضلون على الاستهانة بالتحسن الطارئ، والنزوع لتهميشه أو ترشحه للمجتمع كانتصار ثانوي، أو كخديعة ومناورة من جانب القائمين على النظام السياسي أو تواطؤا من جانب تيار آخر من المناضلين الحقوقيين. وهذا هو حال بعض المناضلين في المغرب مثلا.

إذا تعمق هذا الشعور لدى المواطنين، فإنه لن ينتج شيئا غير اليأس، ومن ثم

لا شك أن هذه العلاقة تتسم بالأحادية، والالتياع أو في الحد الأدنى الحزن والاكتئاب والشعور الدائم بالصدمة.

إذ يلعب الخطاب الحقوقي دور النذير، فقد فهمنا المهمة التقليدية لهذا الخطاب على أنها إبلاغ الرأي العام (المحلي والعالمي) بالانتهاكات الحادثة ودعوته لوقف هذه الانتهاكات. إن هذا الخطاب إذن لا يحتوي على شئ آخر تقريبا.

ولو أخذنا المسألة عبر فترة ممتدة من الزمن، لوجدنا أن عملنا قد انتظم كعلامات مستمرة للرأي العام تقول له أن المجتمع حافل بالانتهاكات وأن القانون موضوع على الرف، وأن التبعية التي يعيشها فاقدة للأمان وأنه محروم من الحماية، وأن رجال الدولة مطلقو السراح في اصطياد فرائسهم وضحاياهم، وأنهم لا يترددون عن ارتكاب أفظع الجرائم وأشنع الانتهاكات.

يظهر المجتمع في هذا الخطاب:

- كضحية وفريسة، أو كأنه مفعول به دائما.
- عاجز إلى حد بعيد عن الدفاع عن نفسه.
- حافل بقوى الظلام والقسوة التي تتحرك بحرية وتستطيع أن توجه ضرباتها المؤلمة إلى من تشاء كيفما تشاء وحيثما تشاء.

هذه القسمات الثلاث للخطاب الحقوقي قد تسبب أشد الضرر لوعي المجتمع ووجدانه، إن لم تتوازن على سمات ومعطيات أخرى، ومناقضة جذريا.

والمشكلة هي كيف نفعل ذلك؟ أو كيف تنشأ علاقة متوازنة مع المجتمع؟ لابد أن ينشأ خطاب جديد يشمل قسمات موازنة أي تحديداً:

- مخاطبة المجتمع كفاعل، أو باستنهاض خلاياه وقواه الحية.
- التأكيد على أنه قادر على الدفاع عن نفسه، وأنه يحقق إنجازات كبرى، وأن من حقه أن يعرف أنه يملك ليس المناعة فحسب، بل والقدرة على الإبداع العبقري في جميع مجالات الحياة.
- التشديد على الإيمان بالمستقبل، والتأكيد على الحق في الاستبشار والإبقاء على توهج الآمال في الصدور، وأن الوعود أكثر واعظم بكثير من التهديدات والعقبات.

بذلك يصبح الخطاب الحقوقي متحررا من أحاديته ومؤكدا على انفتاحه غير المحدود وسابحا في فضاء رحب، سواءً من حيث تناوله الضمني للطبيعة الإنسانية

المهمة التقليدية للخطاب الحقوقي هي إبلاغ الرأي العام المحلي والعالمي بالانتهاكات الحادثة ودعوته إلى وقفها فيظهر المجتمع كمفعول به دائماً وعاجز عن الدفاع عن نفسه وحافل بقوى الظلام والقسوة

أو فهمه للمجتمع أو تصديره للإمكانات المحتملة والمضمرة في النظام الاجتماعي.

إن العادة المصرية القديمة التي تركت وفرة من الطعام والشراب والورود والوعود جنبا إلى جنب مع المتوفي ومع علامات الموت كانت تبطن حكمة متأصلة، وأظن أنها خالدة وبكل بساطة فإنه لا يجب أبدا أن نترك الناس فريسة للانطباع الأحادي بالقسوة المطلقة أو بؤس المصير، ويجب أن نناهض هذا الانطباع بكل قوة، دون أن نخفي أي جزء من الحقيقة الراهنة.

ولكن القضية هي كيف نفعل ذلك، كيف ندعو المجتمع ككيان ناهض وفاعل وقادر على الاستبشار وصنع الأمل؟

ربما نستطيع أن نفعل ذلك من خلال إعادة تكوين بنية الخطاب الحقوقي العربي من ناحية وتوسيع أفق الممارسة النضالية من ناحية ثانية.

وسوف نتحدث عن كل من هذين الناحيتين، بالترتيب

يجب أن ندعو المجتمع ككيان فاعل وناهض وقادر على صنع الأمل ، لذا كان ضرورياً إعادة تكوين بنية الخطاب الحقوقي العربي وتوسيع أفق الممارسة النضالية له من ناحية أخرى

إعادة تكوين الخطاب

يتخيل نشطاء حقوق الإنسان أن خطابهم مهني وقتي إلى حد كبير، ويبدو ذلك للوهلة الأولى صحيحا بالنسبة للمنظمات المحترمة والتي تتمتع بسمعة عالية ومصداقية مرتفعة. فالخطاب إما بيان يصدر بمناسبة وقوع انتهاك، أو تقرير شهري أو سنوي يرصد حالة حقوق الإنسان في مدة زمنية أو في جانب من الجوانب أو بالنسبة لحق محدد أو آخر، وفي مختلف الحالات، فإن البيان أو التقرير يسجل الواقعة سواءً كانت حدثا أو صنعه رجال، ويحدد ما بها من خروقات لالتزامات الحكومة وفقا للنص المعني من لاتفاقية أو الميثاق أو الإعلان الدولي ذي الصلة، ثم يطلب رفع وإنهاء الانتهاك موجها هذا الطلب لمستوى أو آخر من مستويات السلطة العامة. كما قد يوجه هذا الطلب إلى جهات دولية مثل الأمم المتحدة ولجانها ذات الصلة، أو أقسامها المتخصصة (مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي). وفي بعض الحالات يوجه الخطاب أيضا للرأي العام والمنظمات النقابية والشخصيات العامة والمؤسسات المدنية.

ويصاغ البيان بلغة فنية محايدة أو تبدو كذلك وهى لغة مشابهة لتلك التي يستخدما القضاة في أحكامهم أو المحامون المهنيون في مرافعاتهم. وتكاد أيضا تكون لغة كتب القانون.

وباختصار، فإن بنية الخطاب تشمل ما يلي:

■ حدث: هو انتهاك بعينه أو سلسلة من الانتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان.

■ حجة حقوقية تؤكد أن هذا الحدث هو انتهاك للقانون والالتزامات الدولية أمام المجتمع الدولي، وربما القوانين والدساتير المحلية.

■ طلب محدد برفع هذا الانتهاك أو ذاك، وتحسين حالة حقوق الإنسان بوجه عام.

ولكن هناك عنصر أساسي للغاية في أي خطاب وهو خلفيته العامة، والتي تنعكس في تكوينه اللغوي. وما ينبثق عن هذا التكوين من أمزجة نفسية واستعدادات ذهنية. فإذا تصورنا الجزء الصلب من الخطاب (الحدث- الحجج القانونية- المطالب) كجسم، فإن الفضاء الذي يتحرك فيه هذا لجسم لا يقل أهمية.

وعموما، فإن أول عمليات إعادة التكوين للخطاب كما نقترحها تتضمن تحويل فضاء الخطاب بعيدا عن نزعة تشاؤمية مشحونة بالتوتر والتطير، وربما اليأس إلى نزعة تفاؤلية مشوبة بالأمل والرجاء.

ثمة جانب آخر من عملية إعادة التكوين، هو يتعلق بجسم الخطاب او جانبه الصلب والظاهر، ونحن لا نقترح المساس بأي من العناصر الجوهرية التي أسلفنا ذكرها لهذا الخطاب، غير أننا نقترح إضافة عنصرين جديدين لا نلمسهما في الخطاب الحقوقي الشائع:

العنصر الأول هو "الاحتفال" بأي تحسن يطرأ على أي جانب له صلة بموضوع الخطاب في أي منطقة أو مكان في البلاد، وذلك جنبا إلى جنب مع الدراسة المحددة للانتهاك و"الأسف" على وقوعه.

أما العنصر الثاني فهو "إظهار الإرادة والتصميم المطلق والثقة الكاملة" في قدرة البلاد على إنهاء الانتهاك موضوع الخطاب.

فإذا كان الجانب الأول يعني بتحرير الخطاب من الكآبة فإن الجانب الثاني يعني "بفتح" الخطاب وإنهاء طابعه الدائري أو المطلق، بحيث يبدو أنه ثمة حل لإشكاليات التطور القانوني، السياسي للمجتمعات والدول. وأن هذا الحل مرتهن بإرادة المجتمع وليس بظروفه الموضوعية، فحسب.

أول عمليات إعادة تكوين الخطاب هي تحويل فضاء الخطاب بعيداً عن نزعة تشاؤمية مشحونة بالتوتر إلى نزعة تفاولية مشوبة بالأمل والرجاء

لنتحدث بشيء من التفصيل ولو في الحدود الطبيعية المتاحة لهذا التقديم عن كل من هذه العناصر.

المطلوب هو غرس نزعة تفاؤلية في اللغة المستخدمة في الخطاب كلما كان ذلك ممكناً

١- تحرير الخطاب الحقوقي من الكآبة

لا يمكن بالطبع تحرير الخطاب الحقوقي من الكآبة بصورة إنشائية، ولا بتخفيف وقائع الانتهاك أو تقديمها بصورة مختلفة عما هي بالفعل. فانتهاكات حقوق الإنسان كئيبة بطبيعتها، والكشف عنها ليس هو مصدر الكآبة، وإنما وقوعها وحدوثها هو هذا المصدر. ولا نتصور أيضا تحرير الخطاب الحقوقي من الكآبة عن طريق إضفاء معاني زائفة أو إضافة جمل زاعقة أو ذات طابع مسرحي، مثلا.

إننا نقترح أسلوبا مغايرا تماما وهو غرس نزعة تفاؤلية في اللغة العامة المستخدمة في الخطاب، عندما وكلما كان ذلك ممكنا. وبطبيعة الحال، فإن انتهاج هذا الأسلوب ليس سهلا. فإذا قمنا بمقارنة ما نطلبه بالشعر مثلا، فسوف يكون من الصعب نظم أبيات شعرية حول موضوع حزين ومؤثر، باستخدام بحر من البحور المرحة أو الخفيفة تماما. ولكن ماذا يضير لو حاولنا ذلك بالتحديد؟ ماذا يضير لو كان الحزن غلالة شفافة تشي بأن الشخص الحزين لما حدث الآن هو في الأصل شخص مرح ومتفائل معظم الأوقات وفرح في أي مكان؟

من الناحية الفنية سيكون الجمع بين الحزن في طبيعة الموضوع والبساطة والخفة في البحر الذي ينتظم الأبيات صعبا، ولكنه ليس مستحيلا. والشعر العربي ذاخر بهذه المحاولات.

ولنترك الشعر جانبا لكي نوضح ما نقصده.

من الممكن إضفاء شئ من التفاؤل على الخطاب الحقوقي عن طريق استعادة الدلالات التبشيرية في الفلسفة الإنسانوية Humanist التي انبثق منها خطاب حقوق الإنسان.

وليس من الضروري أن نستعيد هذه الدلالات التبشيرية بالإشارة إلى خيبة موعودة في المستقبل البعيد. فالواقع أن هناك دائما أمثلة لبلاد ومجتمعات أخرى تعتمد احترام حقوق الإنسان ويتمتع فيها الناس بحقهم في التعامل بكرامة، ومن المفيد تماما الإشارة إلى هذا المعنى. كما أن تاريخ كل بلد ليس كله انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. ففي كل تاريخ مراحل انفتاح على المعاني الأرقى للكرامة

من الممكن إضفاء شئ من التفاؤل على الخطاب الحقوقي عن طريق استعادة الدلالات التبشيرية للفلسفة الإنسانوية التي انبثق منها خطاب حقوق الإنسان

الإنسانية. ويجب دائما الإشارة إلى هذه المراحل التاريخية التي تمتع فيها المواطنون بحقوقهم. فحقوق الإنسان لا يجب أن تعمل كطريق الأشجار المؤدي إلى مدينة فاضلة أو مدينة أحلام أو بوتوبيا. ولكنها يجب أن تلتصق في أذهان الناس جميعا بمعنى التحقق، والفرح بالحرية والفخر بصيانة الكرامة والعزة الإنسانية. ولم تكن هذه المعاني غائبة لا في الثقافة العربية ولا في السياسة العربية كل الوقت. بل إننا شهدنا في كل بلد من بلادنا العربية مراحل كانت فيها هذه المعاني مصانة ولو إلى حد ما.

مثلا حالة دستور ٢٣ في مصر، والمراحل الديمقراطية في السودان ولكننا لا نعتمد فقط على هذا الجانب التاريخي بنسبيته وما حفل به أحيانا من قيود وصراعات. فلابد أن نكمله دائما ببحث موجز وإشارات ولو عابرة إلى مستقبل أفضل للإنسان العربي في البلد المعني.

وفيما بين الماضي والمستقبل هناك أيضا النماذج الاجتماعية التي تصون الكرامة والحقوق في مناطق أخرى من العالم، والكيفية التي تعامل بها نظم قانونية أخرى موجودة، في المشكلات والقضايا التي تعسف حيالها النظام السياسي والقانوني القائمة في البلد المعني مما أفضى للانتهاكات موضوع الخطاب.

إن دلالة ذلك كله هو أن الخطاب الحقوقي في فضائه العام يجب أن ينطوي ولو بصورة موحية بأكثر منها صريحة على وعود وبشرى وليس فقط على نكبات وأحزان.

ثمة طريقة ما للنظر إلى النصف الممتلئ من الكوب، وعلى سبيل المثال لا الحصر، فإن هؤلاء الذين وقع عليهم الانتهاك يمكن أن يكونوا "ضحايا" أو "أبطال". ولا شك أن استدعاء صورة البطولة يولد إيماءات مختلفة جذريا عن صورة "الضحية". ولا شك أن من الممكن بناء خطاب حقوقي يشتمل على خلفية من التقرير للبطولات الملهمة التي قام بها نشطاء ومناضلون من أجل الحرية أو القيم الإنسانية الأخرى، ويصلح هذا النوع من الخلفيات بالنسبة لحالات معينة، ولكنه لا يصلح لحالات أخرى.

فضحايا الانتهاكات قد لا يكونون أبطالا، بالمرة. بل قد يكونون مجرمين، ولكن الخطاب الإنساني يتعامل حتى مع المجرمين بصورة إنسانية من زاوية استحقاقهم لحد أدنى من المعاملة الكريمة اللائقة ليس بهم وحدهم وإنما بالإنسانية ككل.

إن جانباً لا بأس به من مهمة تحرير الخطاب الحقوقي من الكآبة يتعلق بإعادة تربية الكادر الحقوقي نفسه

إن الطابع التفاؤلي للخطاب يكمن أيضا في هذه الحقيقة الأخيرة ذاتها. فلا يستطيع الخطاب الحقوقي التأكيد على أن التعامل القانوني والإنساني مع الجريمة الجنائية يؤدي إلى إنخفاض سريع في معدلات النشاط الإجرامي. ولكنه يستطيع التأكيد على أن هذا هو ما حدث بالفعل عبر فترة زمنية ممتدة. فجرائم مثل القتل والاغتصاب والسرقة بالإكراه..الخ. قد صارت أقل بكثير بالمقارنة بخمسين عاما مضت، أو بقرن مضى، أو بأكثر وذلك بالنسبة لجميع بلاد العالم تقريبا. وهو ما يكشف عن الأثر الإيجابي لتحسين مستويات المعيشة، والضمانات التي تقدمها نظم الرفاه، والحق في التعليم والتهذيب.. الخ. كما أنه يكشف عن الأثر الإيجابي للثورة التي نالت النظم القانونية وحولتها من نظم تفرط في العقاب إلى نظم تأخذ بمنهج أشمل في التعاطي مع الظاهرة الإجرامية، وتنظر بقدر من التفاؤل للطبيعة الإنسانية بالمقارنة مع الماضي.

والواقع أن جانبا لا بأس به من المهمة التي نتحدث عنها وهى تحرير الخطاب الحقوقي من الكآبة يتعلق بإعادة تربية الكادر الحقوقي نفسه. الذات التي يصدر عنها الخطاب، وخصوصا ذلك النوع الذي يتطلب استجابة سريعة لأحداث مؤلمة مثل "الأعمال العاجلة UA " تستطيع تكوينه بأكثر من لون، ومن ثم صنع ما تشاءه من إيماءات وانطباعات من خلال صياغة الخطاب.

هل نطلب الكثير فيما لو طالبنا أنفسنا بإعادة التدريب والتربية لتحرير أنفسنا من عوالق أحزان عميقة لها جذور متشعبة في نفوسنا إلى درجة أقرب إلى التشاؤم منها إلى التفاؤل.

قد يكون السؤال مفاجئا لنا، ولكنه ضروري تماما. فتعد الذات جانباً جوهرياً لإنجاح الرسالة. ولنستعرض تاريخنا النفسي وكذلك التاريخ الذاتي والموضوعي لرفاقنا ولأصدقائنا، فسوف نجده حافلا وأحيانا متخماً بالأحزان، وهو ما يجعلنا أكثر ميلا للخطاب الحزين أو المكفهر.

وبالنسبة لبعضنا الأكبر سنا قد لا يمكن أن نعيد صياغة تكويننا النفسي، ولكن قد يمكن أن نحث المناضلين والنشطاء الأصغر سنا على الاهتمام بهذا الجانب من التربية الذاتية أو التربية والتعليم الحقوقي.

"فتح" الخطاب الحقوقي

تشير بعض الفقرات السابقة إلى عناصر في خلفية الخطاب تساعد ولو قليلا على تحريره من الكآبة، ولكنها تهمنا أيضا في الحيلولة دون "غلقه".

إننا نعني بغلق الخطاب الحقوقي ميله لأن ينتظم منطقيا وعمليا حول الانتهاك كواقعة وجودية أو كحقيقة أو خطيئة أصلية لا فكاك منها. إن هذا "الانغلاق" في الخطاب يظهر كناتج لمجموع البيانات والمواقف التي تصدر عن المنظمات الحقوقية من خلال مدة معينة عاماً أو حتى خمس أعوام أحيانا. إذ إن الانتهاكات تظهر وكأنها طريق في اتجاه واحد.. ودائما ما يحدث اعتقال تعسفي، دائما يحدث تعذيب، دائما ما تحدث محاكمات غير نزيهة.. الخ. وذلك ببساطة لأن الغالبية الساحقة من البيانات والمواقف لا تذكر سوى أقل القليل عن غير ذلك من الأحداث أو اللا أحداث.

نعني بغلق الخطاب الحقوقي ميله لأن ينتظم منطقياً وعملياً حول الانتهاك كواقعة وجودية أو كحقيقة أو كخطيئة أصلية لا فكاك منها

ويتسق هذا الطابع المغلق للخطاب مع الثقافة الإعلامية المعاصرة والتي تهتم اهتماما كبيرا بالفارق بين الحدث واللا حدث، أو ما يستحق الإخبار عنه وما لا يستحق، ليس من زاوية آثار هذا أو ذاك على المجتمع والمستقبل، وإنما من زاوية الإثارة. وعلى سبيل المثال فإن اعتقال عدد من الأشخاص اعتقالا عشوائيا يعد حدثا هاما ولكن الإفراج عنهم قد لا ينظر إليه باعتباره حدثا على الإطلاق. وقد لا يصدر أي بيان ينوه بهذا "اللا حدث" رغم أنه قد يكون أكثر دلالة، و هو بالتأكيد أكثر قيمة من حيث منح الإحساس بالتفاؤل والقدرة على الإنجاز في شرايين الحركة الحقوقية وفي شرايين المجتمع المدني بصورة عامة.

إن "فتح الخطاب" الحقوقي معناه جعل هذا الخطاب قادرا على بث الأمل في نفوس الجمهور والرأي العام، وإقناعه بأن ثمة طريقاً يملكه هذا الجمهور لتحقيق انفراج حقيقي في حالة حقوق الإنسان، وأن إحداث تغيير جوهري هو أمر ممكن. وبهذا المعنى يظهر الخطاب الحقوقي منفتحا على حياة فيها تجدد، وفيها انعكاسات لمعنى الإرادة، وفيها مصير وأقدار نستطيع أن تؤثر عليها، بل وأن نصنعها بأيدينا وعقولنا.

ما نعنيه هنا بفتح الخطاب الحقوقي قد يكون أكثر من ذلك، وقد يصل إلى درجة من القوة تظهر الانتهاكات الجسيمة وكأنها مفارقة زائلة من منظور قطاع زمني عريض للتاريخ الاجتماعي والسياسي والثقافي للبلد والشعب.

بدلاً من ظهور الحركة الحقوقية كمعارضة منظمة لسلطان القهر، تظهر كمعارضة لمسيرة نضالية حقوقية واثقة من نفسها ومتطلعة لغدٍ أفضل

إن هذا المعنى: أي إظهار الانتهاكات ليس باعتبارها قدرا لا رد له ولا طريق للخروج من أسره، وإنما باعتبارها مفارقة أو حتى محاولة يائسة لمصادرة الحركة المستقبلية، ولوقف زحف التقدم أو قطع الطريق على النضال من اجل الحرية والديمقراطية والكرامة الإنسانية، هذا المعنى يمكن تجسيده بطرق كثيرة ونحن نقترح على وجه الخصوص إضافة ركنين أو عنصرين إضافيين إلى الخطاب الحقوقي بجسمه التقليدي.

الركن أو العنصر الأول هو إظهار إرادة الحركة الحقوقية والمجتمع المدني بصفة عامة على الحصول على نظام قانوني يخدم الكرامة والحقوق الأساسية بغض النظر عن التضحيات وطول المدى اللازم. لابد في سياق إظهار هذه الإرادة بوضوح تام من أن تظهر الحركة الحقوقية كتعبير عن المجتمع بأسره بأحلامه وتطلعاته، وكإعلان أيضا بإرادته في الكفاح، وأن نظهر كفاح الحركة والمجتمع كمسيرة تاريخية مظفرة.

وبتعبير آخر، فإن بدلا من ظهور الحركة الحقوقية كمعارضة منظمة لسلطان القهر، فإن سلطان القهر يظهر كمعارضة لمسيرة نضالية حقوقية واثقة من نفسها ومتطلعة ليوم تنتزع فيه فضاءً فسيحا لسلطان الرحمة والتعاطف الإنساني والعزة والكرامة لكل إنسان.

أما الركن الثاني فهو "الاحتفال" بحدوث تحسن في أي مجال له صلة بالحقوق الأساسية للإنسان، وذلك بالتوازي مع "الأسف" بحدوث انتهاك أو نقض في الوفاء بهذه الحقوق. لابد أن يظهر هذا الاحتفال كعملية مستمرة وموازية للتقارير والبيانات التي تسجل الانتهاكات، حتى لا تظهر تلك الأخيرة وكأنها الأحداث "الوحيدة" أو البعد الوحيد والاتجاه الوحيد للتطور السياسي والاجتماعي للبلاد

ولابد هنا أن نسجل خلافا واضحا مع بعض المناضلين الحقوقيين في عدد محدود من الأقطار العربية التي يحدث فيها تحسن ملموس في أوضاع حقوق الإنسان، فيصر هؤلاء المناضلون على الاستهانة بالتحسن الطارئ، والنزوع لتهميشه أو ترشحه للمجتمع كانتصار ثانوي، أو كخديعة ومناورة من جانب القائمين على النظام السياسي أو تواطؤا من جانب تيار آخر من المناضلين الحقوقيين. وهذا هو حال بعض المناضلين في المغرب مثلا.

إذا تعمق هذا الشعور لدى المواطنين، فإنه لن ينتج شيئا غير اليأس، ومن ثم

انفضاض المواطنين من حول الحركة الحقوقية وشعاراتها ومطالبها.

ومثلما يجب توثيق كل انتهاك، يجب أيضا توثيق كل تحسن في أحوال حقوق الإنسان. بل لا نبالغ إذا طالبنا أن نفعل ذلك أحيانا بصورة عمدية، ولا نقول اصطناعية. فنحن كمناضلين حقوقيين لا نزيف الوقائع أو نزور الحقيقة، ولا يجب أبدا أن نظهر بصورة المبالغين في وصف الأمور، ولكن الواقع يحفل دائما بتطورات إيجابية. وعلى سبيل المثال، فإن حدوث تحسن في معدلات وفيات الأطفال في العالم العربي هو أمر يستحق التحية، ومثلما تنتقد الهيئة الطبية وزارات الصحة والحكومات عند أي إهمال جسيم للحق في الرعاية الصحية، يجب أن نوجه التحية لأطباء وهيئات تمريض ومفكرين في المجال الطبي ناضلوا من أجل إنقاذ حياة مئات الآلاف من الأطفال وتحسين مؤشر الخدمة الصحية للأطفال.

مثلما يجب توثيق كل انتهاك، يجب أيضاً توثيق كل تحسن في أحوال حقوق الإنسان

المسألة الحاسمة هنا هي أننا ننسب هنا الفضل لصاحبه، وفي أغلب الأحيان لا تكون الحكومة هي صاحبة الفضل في إنجازات وتطورات إيجابية كثيرة وإنما أقسام معينة من المجتمع. ولكن حتى لو كانت الحكومة هي صاحبة القرار، فلا بأس أبدا من أن ننسب لها بعض الفضل، وليس في ذلك أدنى معاني الانتهازية، خاصة عندما نضع تقاريرنا بصورة سليمة ونزيهة مشيرين إلى الدور الرئيسي للمجتمع المدني بأقسامه المختلفة، ومؤكدين على أن كل تطور إيجابي هي ثمرة لتضحيات شرفاء، بل وأبطال من أبناء هذا المجتمع ومن مناضلين في كل مجال، بما في ذلك مجال حقوق الإنسان.

(٢) توسيع أفق الممارسة الحقوقية

إن بعض التوسع الحادث في أفق الممارسة النضالية للحقوقيين العرب يخلص خطابهم بالفعل من بعض الكآبة. على سبيل المثال، فإن أنشطة التعليم تفرض حدا أدنى من تنوع القضايا والاطروحات وتقلل من التركيز الكامل على الانتهاكات، وهو التركيز الملحوظ بشدة في مجمل البيانات الصادرة عن المنظمات، كما أن تلك الأنشطة بما تحمله من أنشطة اجتماعية متباينة تفتح بابا للبهجة.

وتتسق مع ذلك الاستعانة بصورة متزايدة بالفنون والآداب في توصيل الخطاب الحقوقي. ونلحظ هنا دور الكاريكاتير بشكل خاص، ولكن أيضا دور المسرح والسينما والفنون التشكيلية جنبا إلى جنب مع دور الأغنية والقصيدة الشعرية..

الخ. ومن أفضل التقاليد التي نمت وترعرعت في إطار الحركة الحقوقية الاهتمام الملحوظ "بالاحتفال" كقالب اجتماعي وعلى سبيل المثال، ابتكرت المنظمة المصرية منذ نهاية الثمانينات فكرة الاحتفال بتسليم "جائزة" لحقوق الإنسان خلال كل عام لشخصية أو هيئة متميزة في هذا المجال كما قامت المنظمة العربية بعدد من الأنشطة الاحتفالية والتي شملت إلقاء الشعر والموسيقى والغناء إلى جانب الصورة ورسوم الكاريكاتير. وقامت منظمات عديدة أخرى في المغرب العربي بأنشطة مشابهة. وتنوع وسائل بعض المراكز والمنظمات لتشمل نوادي سينما، وإنتاج "أجندات" وكتب مصورة للأطفال وغير ذلك من الوسائل السمعبصرية المثيرة والتي تزرع بسمة حتى في أحلك الأوقات وأصعبها.

ولكننا نقصد بتوسيع اوجه الممارسة الحقوقية بعدا آخر لا يتعلق بآليات العمل، وإنما بالتنسيق مع منظمات المجتمع المدني الأخرى.

الحركة الحقوقية العربية معنية قبل كل شئ بإنتاج بنية تشريعية تحترم حقوق الإنسان في النص والواقع. أما من ناحية الطريق إلى هذا الهدف، فإنها لا زالت حائرة، المنهج الأساسي في النضال الحقوقي لا يزال هو الاعتماد على الرأي العام العالمي ومنظومة الأمم المتحدة، وذلك بالمقارنة مع الرأي العام الوطني والقومي العربي ومنظومة المجتمع المدني أو الأهلي ومنظماته الحرفية والرسمية.

ثمة إمكانيات متباينة للغاية بين مختلف الأقطار العربية لإحداث تفاعل حميم بين منظمات حقوق الإنسان من ناحية ومنظمات المجتمع المدني من ناحية أخرى.

ويعتقد كثيرون أن هذه المهمة مرهونة بتغيير "جدول أعمال" الحركة الحقوقية بحيث تبدو وكأنها قد تبنت الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي تهم الجماهير بالمقارنة بالحقوق المدنية والسياسية التي تهم النخبة.

هذه الصياغة حافلة بالأغلاط الفكرية والعملية، والبديل هو تشجيع الحركة لمنظمات المجتمع المدني على التعاطي بشجاعة مع قضاياها، التي تمثل طائفة واسعة من الحقوق، تبرز بينهما مختلف الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وفي أحوال معينة، حيثما تكون تلك المنظمات الجماهيرية شديدة الهشاشة والضعف، قد يتعين على المناضلين الحقوقيين بصفتهم الفردية أو باعتبارهم أعضاء وقيادات في منظمات حقوقية أن يبادروا بتأسيس هذه المنظمات أو يقوموا بإمداد الموجود منها بالخبرات والمهارات التنظيمية والفنية المطلوبة.

إن أفضل منظمات النضال من أجل الحقوق الاقتصادية ليست منظمات حقوق الإنسان. ولا يبدو لي أن ثمة آمالا عريضة في تحقيق إنجازات ملموسة على جبهة الحقوق الاقتصادية من خلال المنظمات الحقوقية. وإنما الأمل يقع على أكتاف المنظمات النقابية ومنظمات المرأة والمنظمات غير الحكومية الاقتصادية الأكثر تخصصا في قضايا بعينها، والتي قد تعمل كجماعات ضغط.

ولكن المنظمات الحقوقية يمكنها مساندة عمل هذه المنظمات النقابية والجماهيرية وتطويره. وبذلك فإنها لا تقوم بواجبها حيال المجتمع ككل فحسب، بل إنها تنشئ علاقة أكثر إيجابية معه. تعني بذلك كل ما يسهم في إثارة "نخوة" المجتمع و"عزته" و"ثقته بنفسه" و"طموحه" من أجل التغيير و" تفاؤله" بانتصار مطالبه وقضاياه العادلة.

إننا نشدد على هذه المصطلحات والتعبيرات لسبب واضح، وهى أنها تصور بشئ من الوضوح ما أطالب به في هذا التقديم، وهو التملص من كل ما قد يعطي انطباعات بالكآبة أو اليأس أو الضعف.

وعلى هذا المستوى نفسه لا شك أن جعل حركات ومنظمات حقوق الإنسان البيت الأساسي للمثقفين المبدعين في مختلف مجالات الإبداع سيكون إضافة كبيرة جدا للحركة الحقوقية وللإبداع العربي في نفس الوقت.

يضفي المبدعون في مجالات الشعر والقصة والأدب عموما، والأغنية والمسرح والسينما والنحت والفنون التشكيلية بهجة كبيرة على العمل الحقوقي، بينما يخرج المبدعون والمثقفون بجائزة كبيرة وهى فرصة التوجه للجماهير ومخاطبتها بصورة مباشرة، سواءً من خلال الوسيط الإبداعي أو الوسيط الصحافي أو غيره من الوسائط.

وعلى أية حال، فإن ما نتحدث عنه هو مهمة يجب أن نطرحها للاجتهاد وتفتح كل الأزهار، واقتراح البدائل. إنها مهمة تحثنا على إبداع خطاب جديد ليس فيه أي تنازل عن أي من مطالبنا، أو أمام أية سلطة كانت، ولكنها في نفس الوقت تمنح الأمل للناس، وتمسك برؤية تفاؤلية مهما كان الواقع العربي كئيبا.

رئيس التحرير